



بذور الابتكار

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

الموارد الطبيعية التكنولوجيا والإنتاج الخدمات المالية الأسوق وسلسلة القيمة فرص العمالة غير الزراعية التسيير والسياسات



معلومات أساسية

المصادر:

البنك الدولي: وثيقة تقييم المشروع (2008)،
استعراض منتصف المدة (2011)

اسم المشروع:

مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية

تاريخ بدء المشروع:

2008

جهة الاتصال:

Frits Jepsen، شعبة الشرق الأدنى وشمال
آسيا وأوروبا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
(البريد الإلكتروني: f.jepsen@ifad.org)

الإدارة التشاركية اللامركزية للمراعي

في قيرغيزستان، حسنت الإدارة المستدامة للمراعي من
الإنتاجية وساهمت في الحد من الفقر الريفي.

لدى قيرغيزستان مساحة محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها تتمتع بموارد شاسعة من المراعي. ومن خلال معالجة التجزئة في الرقابة الإدارية على المراعي، يقوم مشروع الاستثمارات والخدمات الزراعية الذي يسانده الصندوق بالمساهمة في خلق بيئة مؤسسية أكثر دعماً، وفي تحسين البنية الأساسية لصالح المزارعين والرعاة. وبالتعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية، أدى المشروع إلى اعتماد قانون جديد للمراعي ينظم إدارتها بشكل أكثر كفاءة من أجل زيادة إنتاجية مربي الماشي والحد من الأمراض الحيوانية، مثل الحمى المالطية، التي لها أثر سلبي على الصحة العامة.

البلد: قيرغيزستان

المستفيدون المباشرون: المجتمعات المحلية الريفية، وعلى وجه التحديد مزارعو المحاصيل العاملون في تربية الماشي، والرعاة، والمستخدمون الآخرون للمراعي.

النتائج:

- اعتمد قانون مراعي جديد، يحقق اللامركزية في إدارة المراعي لتكون على مستوى آل ayul okmotu (إدارة ريفية تضم قرية واحدة أو أكثر)، ويفوض مسؤولية الإدارة لاتحادات المستفيدين من المراعي التي تضم المستفيدين في منطقة آل ayul okmotu.
- تنفيذ برنامج التلقيح ضد الحمى المالطية بنجاح في أكثر من 90 في المائة من محافظة نارين.

الدروس الرئيسية:

- نظراً للمشاكل المعقدة التي تواجه الزراعة والتنمية الريفية والحد من الفقر في قيرغيزستان، فمن غير المرجح لتدخل أو لنشاط واحد أن يحقق نتائج دائمة، وبخاصة في قطاع الثروة الحيوانية حيث سرعان ما يضيع أي تقدم محرز (على سبيل المثال في مجال الصحة الحيوانية) ما لم يتم الحفاظ على الزخم. وهذا يقتضي وبالتالي وجود منظور طويل الأجل يستند إلى التزامات دائمة لتحقيق الآثار المستدامة.
- جميع السكان الريفيين هم أصحاب مصلحة في إدارة المراعي. فعلى الرغم من النزاعات الاجتماعية المحتملة، ثبتت المجتمعات المحلية الريفية المتمكنة إدارتها الفعالة والأمنة للموارد المشتركة.

صفحات الويب

عمليات الصندوق في الشرق الأدنى وشمال
آسيا وأوروبا:

<http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/index.htm>

مذكرات التعلم في الصندوق:

<http://www.ifad.org/rural/learningnotes/index.htm>

برنامج تعبئة المياه السطحية والإدارة
المستدامة للأراضي لدى الصندوق:

http://operations.ifad.org/web/ifad/operations/country/project/tags/kyrgyzstan/1434/project_overview

الخلفية

في قيرغيزستان، يعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان الفقراء في المناطق الريفية. ويمثل الرعي المصدر الرئيسي لمعيشة السكان الريفيين، إلا أنه يواجه عدداً من المشاكل الجدية. تتمثل الأولى في تجزئة الرقابة الإدارية على

المراعي بين ثلاثة تقسيمات فرعية إدارية (raion أو المحافظة: oblast أو المقاطعة، والقرية). ويزيد عدم الاتساق ضمن الإطار القانوني الحاكم لإدارة المراعي من تعقيد الوضع. والمشكلة الثانية هي عدم كفاية التغذية الحيوانية، وسوء الصحة الحيوانية، والممارسات غير الملائمة لإدارة المزارع وضعف تسويق وتجهيز الثروة الحيوانية والتي تشكل معوقات رئيسية. وتولى الحكومة الأولوية لدعم النمو الزراعي وزيادة إنتاجية المزارع والدخل. وفي مفهوم السياسة الزراعية لجمهورية قيرغيزستان النافذ لعام 2010، والذي تم إعداده في عام 2004، قامت وزارة الزراعة والموارد المائية والصناعة التحضرية بإعطاء الأولوية لاستحداث نظام أكثر استدامة لإدارة المراعي، وتعزيز الخدمات الاستشارية والمعلوماتية الزراعية، وتحسين توفير الخدمات البيطرية.

تعزيز فعالية المعونة

قامت خمس جهات مانحة رئيسية (البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة) بوضع استراتيجية مشتركة للدعم القطري للفترة 2007-2010 لتعزيز فعالية المعونة ودعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تحسين إدارة المراعي. كما أن مشروع الاستثمار والخدمات الزراعية هو جزء من هذه الاستراتيجية المشتركة. ويعمل المشروع، الذي يشارك الصندوق في تمويله بمنحة قيمتها 9 ملايين دولار أمريكي وتدبره المؤسسة الدولية للتنمية، على تحسين البيئة المؤسسية والبنية الأساسية لصالح المزارعين والرعاة، مع التركيز على قطاع الثروة الحيوانية؛ وتعزيز إدارة المراعي المستدامة وإنتاجيتها؛ والمساهمة في الحد من الفقر الريفي. ويقوم المشروع، الذي بدأ في عام 2009 ويتوقع

استكماله في عام 2014، بمعالجة مجموعة من القيود المترابطة بشكل وثيق في مجال التغذية الحيوانية والصحة الحيوانية وممارسات إدارة المزارع والبيئة التسوية للثروة الحيوانية.

إدارة وتحسين المراعي

من النتائج الهامة الملحوظة للمشروع اعتماد قانون جديد للمراعي في عام 2009، مما أدى إلى تغيير جذري في إدارة المراعي في قيرغيزستان. حيث يحقق القانون لأمركتورية إدارة المراعي على مستوى الحكومات المحلية (ayul okmotu)، ومن ثم يتم تحقيق اللامركزية في الإدارة على مستوى مستخدمي المراعي ويوحد مسؤولية الإدارة على مستوى المجتمع المحلي. وكجزء من القانون، تم إنشاء اتحادات لمستخدمي المراعي على المستوى الوطني يوجد مجالس تمثيلية لإدارة المراعي مسؤولة عن وضع الخبط متوسطة الأجل. وبعد قانون المراعي على درجة عالية من الابتكار لأنّه يخصص حقوق حصرية باستخدام المراعي لأعضاء اتحادات مستخدمي المراعي. ويخلق الاستحقاق القانوني لمستخدمي إدارة موارد المراعي حافزاً قوياً للقيام بذلك ويزيد من الإنتاجية. كما ينص قانون المراعي الجديد على ترسيم حدود المراعي ووضع آلية لحل النزاعات تكون كفيلة بتسوية الخلافات بشأن الحدود وحقوق الانتفاع. ولتعزيز كفاءة إدارة أراضي الرعي، تلتقت اتحادات مستخدمي المراعي والحكومات المحلية تدريجياً على الإدارة المجتمعية للمراعي، بما في ذلك التعبئة الاجتماعية، والمشاركة في صنع القرار، وحقوق الرعي، ومسؤوليات وفوائد الممارسات الحسنة لاستخدام وإدارة المراعي.

وبالإضافة إلى قانون المراعي المبتكر، فقد بدأ المشروع وبنجاح حملة تلقيح ضد الحمى المالطية الحيوانية، وهو مرض شديد العدوى حيواني المنشأ ينجم عن بكتيريا البروسيللا. ولتمريرها في الأجهزة التناسلية للحيوان، يمكن للبكتيريا أن تؤدي، لدى إناث الحيوانات، إلى الإجهاض أو موت المواليد أو الوفاة المبكرة للحيوانات الوليدة، في حين أنها تؤدي، لدى ذكور الحيوانات، إلى انخفاض الخصوبة. ويمكن أن تنتقل البكتيريا من الحيوانات إلى البشر.

ملاحظات

وكغيرها من الأمراض حيوانية المنشأ، تمثل الحمى المالطية تهديداً خطيراً للصحة العامة ويمكن لها أن تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونظراً لانتشار المرض على واسع النطاق بين الحيوانات والبشر في محافظة نارين، في شمال قيرغيزستان، كانت حملة التلقيح هذه جزءاً من الجهود المبذولة على نطاق المحافظة لتوفير الخدمات البيطرية والحيوانية الضرورية العامة والخاصة، بنسبة تغطية تتجاوز 90% في المائة حتى تاريخه. وقد تم تلقيح أكثر من 25 000 حيوان بين عامي 2008 و2009 في محافظة نارين. وعلى الصعيد الوطني، فقد حققت حملة التلقيح نجاحاً كبيراً، حيث تم تلقيح ما يزيد عن 3 ملايين رأس من الأغنام والماعز حتى تاريخه.

التكرار وتوسيع النطاق

منذ اعتماده قبل ثلاث سنوات، حقق قانون المراعي الجديد تغييراً جذرياً في إدارة المراعي في قيرغيزستان. فقد أدى تنظيم ملاك الثروة الحيوانية وغيرهم من مستخدمي المراعي ضمن اتحادات مستخدمي المراعي إلى تمكينهم وتزويدتهم بالقدرات اللازمة للإدارة المجتمعية. وأدت الإدارة الأفضل للمراعي مرسومة الحدود إلى تحسين نوعية وانتاجية المراعي. وبينما ينبع ذلك من التناقض بين النزاعات حول حدود أراضي الرعي وحقوق الانتفاع، وأصبحت إدارة المراعي أكثر كفاءة واستدامة. ويعتبر قانون المراعي المبتكر خطوة أخرى على درب الجهود الرامية إلى الحد من الفقر الريفي في البلاد. ونظراً لهذه النتائج المشجعة، فهناك احتمالية كبيرة لتوسيع نطاق المشروع وتكراره في بلدان أخرى في الإقليم. وقد أبدت كازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، على وجه الخصوص، اهتماماً كبيراً في تكرار المشروع.